

## وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ٣٩٤٢ لسنة ٢٠١٤

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري والتوثيق والقوانين المعدلة له :

وعلى اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري والتوثيق والقرارات الوزارية المعدلة لها :

وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق والقوانين المعدلة له :

وعلى اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق والقرارات الوزارية المعدلة لها :

وعلى قرار السيد رئيس الجمهورية بقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم مصلحة الشهر العقاري والتوثيق :

وعلى القرار الوزاري رقم (٤٠٧٩) في ١٩٨٥/٩/٩ بإنشاء مأمورية للشهر العقاري بمركز شرطة الزرقا وكذلك إنشاء فرع للتوثيق بمركز شرط الزرقا :

وعلى مذكرة رئيس قطاع الشهر العقاري والتوثيق المؤرخة ٢٠١٤/٤/١٦ :

قرر :

(المادة الأولى)

ضم ودمج مأمورية شهر الزرقا مع فرع توثيق الزرقا ، التابعين لمكتب الشهر العقاري والتوثيق بدبياط تحت مسمى «مأمورية الشهر العقاري والتوثيق بالزرقا» ، ويشمل اختصاصها الحدود الإدارية لمركز شرطة الزرقا شهراً وتوثيقاً .

(المادة الثانية)

يلغى كل ما يخالف ذلك من قرارات .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الواقع المصرية ، ويُعمل به اعتباراً من ٢٠١٤/٧/١

صدر في ٢٠١٤/٥/١٨

وزير العدل

المستشار / نمير عبد المنعم عثمان